

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٢٤

الأربعاء، ٨ آب/أغسطس ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا–كوادرا
	السويد	السيد فافيركا
	الصين	السيد لي تشنغ
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

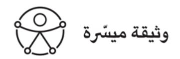
تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧) (S/2018/677)

التقرير التاسع عشر للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2018/683)

1825354 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧) (S/2018/677)

التقرير التاسع عشر المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2018/683)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛ والسيد فيليب شبوري، رئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة؛ والسيدة سوزان عارف معروف، رئيسة منظمة تمكين المرأة في العراق.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/677، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٧ (٢٠١٧)، وكذلك الوثيقة S/2018/683، التي تتضمن التقرير التاسع عشر المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣).

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبيتش.

السيد كوبيتش (*تكلم بالإنكليزية*): في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي عقدت في ١٢ أيار/مايو، أدت الشكاوى والمزاعم بالتزوير الانتخابي وسوء الإدارة إلى اتخاذ قرار بإجراء عملية إعادة فرز جزئية للأصوات يدويا. وزادت الحالة تعقيدا بسبب المظاهرات العامة التي بدأت في ٨ تموز/يوليه في محافظة البصرة وانتشرت حتى وصلت إلى المحافظات الجنوبية التي يغلب عليها الشيعة وبغداد. والمتظاهرون في الغالب من الشباب أصحاب الشكاوى بسبب عدم تقديم الخدمات الأساسية، ونقص إمدادات الكهرباء، وانعدام فرص العمل، وتفشي الفساد. ومع ذلك، جرى تسييس هذه الرسائل بسرعة، مع انتقاد الزعماء الوطنيين والحكومات المتعاقبة لتجاهل احتياجات الشعب والعدالة الاجتماعية، والتعبير عن شعورهم بالإحباط الشديد والمتزايد تجاه قدامى القادة السياسيين والنظام السياسي القائم على الحصص الطائفية الذي يرون أنه فاسد ومختل وغير فعال، والإعراب عن استيائهم من التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للعراق. وجدير بالذكر أن العديد من مطالبهم تجسد مطالب تم الإعراب عنها في المظاهرات التي اندلعت منذ عدة سنوات في المحافظات ذات الأغلبية السنية.

وقد أقر زعيم ائتلاف الفتح، هادي العامري، علنا أن السياسيين قد خذلوا الشعب، مؤكدا من جديد على الحاجة إلى إصلاح العملية السياسية وتأسيس حكومة تقدم خدمات وليس امتيازات للأحزاب السياسية. أما زعيم تحالف سائرون، رجل الدين مقتدى الصدر، الذي قاد بنفسه احتجاجات عامة واسعة النطاق في بغداد مؤخرا في عام ٢٠١٦، بمطالب مماثلة لمطالب مظاهرات اليوم، فقد حث على تعليق محادثات تشكيل الحكومة إلى أن تتم تلبية المطالب المشروعة للمتظاهرين. أما نسبة الإقبال المنخفضة بشكل تاريخي للناخبين التي شهدناها خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٢ أيار/مايو، عندما امتنع ٦٠ في المائة تقريبا من الناخبين المؤهلين للتصويت عن

المشاركة، فقد بعثت بالفعل رسالة قوية تعبر عن الاستياء من الحالة الراهنة لإدارة الشؤون العامة.

وفي خطبة يوم الجمعة ٢٧ تموز/يوليه، دعا المرجعية الدينية العليا، آية الله العظمى علي السيستاني، إلى التعجيل بتشكيل حكومة مقبلة تشمل أعضاء يتسمون بالكفاءة والأمانة ورئيس وزراء ينبغي أن يكون حاسما وشجاعا بما يكفي لمكافحة الفساد المالي والإداري الذي يمثل السبب الجذري لمعظم مشاكل العراق. وينبغي أن تكون لرئيس الوزراء الجديد السلطة وأن يتحمل المسؤولية عن أعضاء حكومته. وينبغي أن يقوم مجلس النواب الجديد بإلغاء الامتيازات وتعديل القوانين التي لا تحقق العدالة والمساواة للشعب. وحذر السيستاني من أنه إن لم تلتزم الحكومة الجديدة بتعهداتها وتنفذ برنامجها الإصلاحي أو إن لم يتصرف مجلس النواب الجديد أو الهيئة القضائية على النحو المناسب، فلن يكون أمام الشعب، بدعم من جميع قوى الخير في البلد، أي خيار آخر سوى إيجاد سبل أخرى لفرض إرادته على المسؤولين.

وفي ٣٠ تموز/يوليه، اجتمع رئيس الوزراء العبادي في بغداد مع رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان نيجيرفان برزاني. وأكدا على الحاجة إلى الإسراع بتشكيل الحكومة الجديدة، وتسوية جميع المسائل بين أربيل وبغداد استنادا إلى الدستور العراقي.

وألاحظ مع التقدير أن رئيس الوزراء العبادي قد بذل جهودا كبيرة لتوفير استجابات سريعة وملائمة للمطالب الشعبية المشروعة، بتقديم إغاثة مؤقتة للأشخاص الذين يعيشون في ظروف شاقة. غير أن هذه التدابير لا تزال غير كافية لمعالجة عمق احتياجات وشواغل الشعب.

وأحث الزعماء السياسيين على الاستماع إلى صوت الشعب والتعجيل بعملية تشكيل حكومة وطنية وشاملة للجميع وغير طائفية، مع وجود رئيس وزراء قوي ولديه عناصر التمكين، بحيث تمنح الأولوية للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والاستثمارات، وخلق فرص العمل، وتحقيق المصالحة والعدالة والمساواة والمساءلة والحكم الرشيد، بما في ذلك مكافحة الفساد؛ وتضع جميع التشكيلات المسلحة تحت رقابة صارمة من الدولة وتتصرف بحزم ضد الميليشيات التي تجنح إلى العصيان والعصابات الإجرامية؛ وتكفل السيادة الكاملة والاستقلال الحقيقي للعراق، بعيدا عن التدخل الأجنبي.

واستنادا إلى قانون الانتخابات المعدل في ٦ حزيران/يونيه، قام مجلس القضاة المكلف بالإشراف على العملية الانتخابية باعتماد طرائق لإعادة عد الأصوات التي كانت محل شكاوى أو مزاعم بالتزوير، بما يتماشى مع حكم المحكمة الاتحادية العليا الصادر في ٢١ حزيران/يونيه. في ٦ آب/أغسطس، أعلن مجلس القضاة أن إعادة عد الأصوات يدويا قد اكتمل. ثم انتقلت العملية إلى فرز النتائج للحصول على النتائج المؤقتة للانتخابات. وطوال العملية الانتخابية، قدم فريق رصد انتخابي من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى جانب خبراء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإشراف والمشورة والمساعدة. وأرحب بعملية إجراء إعادة الفرز المنظمة والشفافة والموثوقة وجيدة التنظيم. وأثني على مجلس القضاة على ما بذله من عمل محايد ومباشر. وإنني أشيد بتفاني جميع من قاموا بفرز الأصوات وكفاءتهم المهنية، من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والعاملين في الجهاز القضائي على السواء. وقد عززت عملية إعادة عد الأصوات ثقة الشعب في العملية الانتخابية ونتائج الانتخابات.

وقد التقيت ونائبة الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية، السيدة أليس والبول، بالعديد من القيادات السياسية والنساء والأقليات وممثلي المجتمع المدني لتعزيز المشاركة المجدية للمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تمثيلها على أعلى المستويات السياسية وهياكل صنع القرار، بما في ذلك في مجلس النواب والحكومة المقبلة. وفي ٣١ تموز/يوليه، اجتمعت البعثة مع أعضاء الفريق

القطري لمناقشة التقدم المحرز والتحديات في تنفيذ خطة العمل الوطنية العراقية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك عدم وجود ميزانية مخصصة لأنشطة الدعم المضطلع بها في إطار الخطة. ويسرني غاية السرور أن أنوه بأن السيدة سوزان عارف معروف، التي تجلس بجواري، قد شاركت بنشاط في ذلك الاجتماع.

في الأسبوع الماضي، يسرت البعثة اجتماعا مع القيادات النسائية ونشطاء المجتمع المدني والنساء المنتخبات، اعتمد رؤية موحدة لمطالب المرأة بإدراج المنظورات الجنسانية واعتبارات المساواة بين الجنسين في برنامج الحكومة. والتوصيات مرفقة بمذكرات إحاطتي الإعلامية. ترأست هذا الأسبوع نائبة الممثل الخاص، السيدة والبول، اجتماعا للأمم المتحدة مع النساء العراقيات المتوقع أن يصبحن برلمانيات في مجلس النواب القادم. واضطلعت السياسيات العراقيات بالعمل في ظل الانقسامات الحزبية – فعلى سبيل المثال، قمن بإنشاء التجمع النسائي البرلماني، للمرة الأولى، والمنتديات النسائية لتطوير السياسات والاستراتيجيات الحكومية لزيادة مشاركة المرأة وتمثيلها في الحياة السياسية، وتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع العمليات البرلمانية.

وفي ١٩ تموز/يوليه، عقدت نائبةً الممثل الخاص المعنية بالتنمية والشؤون الإنسانية والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية، السيدة مارتا رويداس، اجتماعا لمنتدى التعاون التنموي في بغداد، حيث قدم لأكثر من ٢٠ من الشركاء الدوليين ٦١ مشروعا لفريق الأمم المتحدة القطري جاهزا للتمويل من خلال برنامج التعافي والصمود الذي تبلغ ميزانيته بليون دولار. وأحث الدول الأعضاء على دعم العراق بالتعجيل بالوفاء بالالتزامات المتعهد بها في الكويت في شباط/فبراير.

بعد مرور عام على تحرير الموصل، أزالت أفرقة إزالة الألغام التابعة لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ٧٠٠ ٤٣ من مصادر خطر المتفجرات في المدينة، بما في ذلك ١٠٠٠ من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وواصل مرفق تمويل أنشطة تحقيق الاستقرار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم ٣٦١ ٢ مشروعا، مع إنجاز أكثر من ١٠٠٠ مشروع بنجاح في خمس محافظات. ومنذ كانون الثاني/يناير، عاد أكثر من ٠٠٠ ٦٨٤ من المشردين داخليا إلى ديارهم، واعتبارا من تموز/يوليه، كان أقل من مليوني عراقي لا يزالون في عداد المشردين.

لا تزال بيئة الأمن والحماية هشة، مما يشكل تهديدا خطيرا لحماية المدنيين العراقيين. وتستمر عمليات الاختطاف، وحالات الاختفاء، والاحتجاز، وزيادة مخاطر العنف الجنسي والجنساني وانتهاكات حقوق الأطفال. وبالنسبة للكثيرين، أدى مزيج من هذه العوامل إلى تشرد ثانوي أو متكرر. واعتبارا من ٢٤ تموز/يوليه، ساهمت الجهات المانحة بـ ٣٢٤ مليون دولار في خطة الاستجابة الإنسانية، وهو ما يمثل ٧٥ في المائة من المبالغ المطلوبة للخطة. ومن أجل كفالة توافر المساعدات الحيوية للمجتمعات المحلية الضعيفة، أناشد الجهات المانحة مواصلة ما تقدمه من تمويل سخي.

إن استمرار المظاهرات في المحافظات الجنوبية أبرز احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية التي أهملت لفترة طويلة. وفريق الأمم المتحدة القطري في العراق يعكف على وضع استراتيجية وبرامج لتكثيف المساعدة. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تزيد حالة ندرة المياه في المحافظات الجنوبية الخمس في الأشهر المقبلة، مما يعرض ٢٥ في المائة من مليوني نسمة لخطر نقص المياه والأمراض المنقولة بالمياه والنزوح المحتمل. وبما أن شعوب العراق وتركيا وسورية وإيران تشترك في الموارد المائية، أحثها على تعزيز التعاون فيما بينها في الإدارة الفعالة للموارد المائية.

وبالرغم من عدم تحقق نتائج ملموسة في البحث عن المفقودين الكويتيين، فإن وزارة الدفاع العراقية تواصل أعمال الحفر والاستكشاف وكذلك الجهود الرامية إلى تحديد شهود

جدد. وفي ٢٥ تموز/يوليه عقد اجتماع آخر للآلية ثلاثية الأطراف في الكويت. وقد أسفرت النداءات المتكررة الموجهة إلى المجتمع الدولي عن تقديم الدول الأعضاء الحائزة لصور الأقمار الصناعية في الفترة ما بين ١٩٩٠-١٩٩١ لمعلومات يمكن أن تساعد في تحديد مواقع الدفن. لكن يظل توفير المعدات الميدانية وتدريب الأفرقة التقنية العراقية والكويتية وبناء قدراتها في مجالات الطب الشرعي وتحليل الحمض النووي والأنثروبولوجيا تحديا كبيرا يتطلب المزيد من المساعدة من المجتمع الدولي. كما يسرني أن أفيد بأن الطرفين على وشك تحديد موعد للنقل الرسمي لشحنة كبيرة من الممتلكات الكويتية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد كوبيتش على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

أعطي الكلمة الآن للسيد شبوري.

السيد شبوري (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على منح لجنة اللجنة الدولية للصليب الأحمر الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن اليوم بشأن موضوع في صميم مهام وولاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر وفي صلب جميع جوانب عملنا اليومي في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ستركز إحاطتي الإعلامية حصريا على مسألة المفقودين منذ حرب الخليج عام ١٩٩١ والعمل الذي تضطلع به ما يسمى بالآلية ثلاثية الأطراف التي ترأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

بموجب القانون الإنساني الدولي، يجب على أطراف النزاع أن تحول دون فقدان الأشخاص، وأن توضّح مصير من يفقد على حد سواء. في النزاعات المسلحة، يصبح هناك أشخاص مفقودين لأسباب متنوعة، وتظل أسرهم في انتظارهم. وغالبا ما تستمر محنة المفقودين وفصول عذاب أسرهم لفترة طويلة بعد انتهاء النزاعات. ولدت الآلية ثلاثية الأطراف من رحم الصراع المسلح الدولي لحرب الخليج، التي بدأت بغزو القوات العراقية للكويت في ٢ آب/أغسطس عام ١٩٩٠. وبعد فترة قصيرة على الصراع، اجتمع العراق والكويت وأعضاء من التحالف - المملكة العربية السعودية وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - في الرياض، تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووقعوا على اتفاق بإنشاء اللجنة الثلاثية المعنية بالمفقودين في نيسان/أبريل ١٩٩١.

وشكلت اللجنة الثلاثية، التي تتألف من أعضاء التحالف وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بصفة مراقب واللجنة الدولية للصليب الأحمر بوصفها رئيسة اللجنة، اللجنة الفرعية التقنية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بغية تسريع عملية البحث. ولا تزال اجتماعات اللجنة الثلاثية تعقد مرتين في السنة، بينما تعقد اجتماعات اللجنة الفرعية التقنية خمس مرات في السنة. لقد انقضى ٢٧ عاما على نهاية حرب الخليج، و ٢٧ عاما على الدورة الأولى للجنة الثلاثية، و ٢٤ عاما على إنشاء اللجنة الفرعية التقنية.

عُقدت حتى الآن ٤٦ جلسة للجنة الثلاثية و ١٠٤ دورات للجنة الفرعية التقنية بهدف واحد، هو تعقب أثر الأشخاص الذين لا يزالون مجهولي المصير نتيجة للصراع وتقديم إجابات لأسرهم. بعد وقت قصير من انسحاب القوات العراقية من الكويت، التقى طرفا النزاع واتفقا على إعادة أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين الذين تم القبض عليهم أو اعتقالهم خلال حرب الخليج.

ووفقاً لولاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبموجب القرار ٦٨٦ (١٩٩١)، اتخذت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الترتيبات اللازمة لإعادة أكثر من ٧٠٠٠٠ عراقي من المملكة العربية السعودية إلى العراق. كما تم ترتيب إعادة ٤٠٠٠ من أسرى الحرب من الجنود الكويتيين وجنود قوات التحالف إلى أوطانهم، وأكثر من ١٣٠٠ من المعتقلين المدنيين والمحتجزين المدنيين من حاملي الجنسية الكويتية أو جنسيات دول ثالثة من العراق إلى الكويت.

وبعد الانتهاء بنجاح من تلك المرحلة، تحول التركيز إلى تحديد مكان ومصير الأفراد العسكريين والمدنيين الذين ظلوا مفقودين. وكان الهدف هو حل الحالات الفردية من خلال تبادل المعلومات بين أعضاء اللجنة الثلاثية. ومع ذلك، لم يبدأ البحث عن مواقع الدفن في العراق إلا في عام ٢٠٠٣، في محاولة لتحديد مكان رفات الأشخاص الذين ظلوا مفقودين وإعادتها، وتم القيام بذلك أيضا في الكويت.

وجرى العثور منذ عام ٢٠٠٣، على رفات ٣٧٣ شخصا: ٢٧٥ شخصا في العراق، في العمارة وكربلاء والرمادي والسماوة، و ٩٨ شخصا في الكويت. وقد دعمت هذه الجهود بمعلومات إضافية وفرتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في عام ٢٠١٠. كما جرى القيام ببعثات تنقيبية في الحبانية ومحمد سكران والنجف ومواقع أخرى في الرمادي وأخيراً الخميسية في الناصرية بالعراق. ولكن للأسف لم يتم العثور على أي رفات بشرية.

ولا يزال هنالك ما مجموعه ١٠٨٠ حالة من حالات المفقودين مفتوحة اليوم في إطار الآلية، بمن في ذلك ٣٧١ حالة مفقودة من الكويت و ٧٠٠ حالة من العراق. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ٣٣٦ حالة موثقة أخرى لمفقودين عراقيين، معروفة باسم حالات خارج اللجنة الثلاثية، لا تزال بدون حل. وتجدر الإشارة إلى أن تلك الحالات لا تشكل جميع حالات الأشخاص المفقودين، بل فقط الحالات التي وثقتها الآلية.

ورغم جهود البحث المستمرة، فقد مرت ١٤ سنة على العثور على رفات بشرية تعود لشخص كويتي مفقود، وسبع سنوات على العثور على رفات لشخص عراقي. ولم تسفر الجهود الهائلة التي بذلت والتزام جميع الأعضاء، عن تحقيق نتائج ملموسة. ولا تزال مئات العائلات تنتظر بصبر نافد الحصول على إجابات.

لقد واجهت الآلية الثلاثية العديد من التحديات. أبرزها هو مرور الوقت منذ وقف الصراع. حيث جعل مرور الوقت العثور على الشهود والاتصال بهم أو إعادة الاتصال بهم صعبًا. كما أثرت التغييرات في طوبولوجيا الأراضي على القدرة على التعرف على مواقع الدفن وتحديدها. وعانت الآلية من فقدان مواد الأرشيف، فضلاً عن افتقارها إلى مركزية المعلومات وانتشار البيانات فيما بين مختلف الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، ثبت أن عدم توافر المعدات والآلات المناسبة يشكل تحديا رئيسيا للآلية.

واستجابة لهذه التحديات الرئيسية، أجرت اللجنة الدولية تحليلاً موسعاً لجميع المعلومات المتاحة، شارك فيه العديد من الخبراء والمتخصصين في الطب الشرعي، وقامت بتقييم الوضع بالتفصيل واقترحت توصيات للعمل في المستقبل. وفي عام ٢٠١٧، انتهت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من وضع مسودة لهذه الاستنتاجات في تقريرها المعنون ”المشروع الاستعراضي“، الذي يحدد مجموعة من التوصيات للمضي قدماً، وتبسّيط عمليات البحث والاستعادة ويركز على أفضل الممارسات في مجال الطب الشرعي.

واستناداً إلى تلك التوصيات الجديدة، ستستمر الأعمال الميدانية وعمليات الحفر في ٢٧ آب /أغسطس ٢٠١٨ في السماوة، التي تعتبر موقعًا يمكن العثور فيه على شيء. وتوجه التوصيات المهمة الواردة في التقرير، بما في ذلك الاستخدام الصحيح للصور الملتقطة بالسواتل، التنفيذ الأمثل لتلك البعثات. ورغم عدم استخراج أي رفات في السنوات الأخيرة، إلا أن هناك طاقة إيجابية تجددت حديثا والتزام من جانب جميع الأطراف بإعادة تنشيط اللجنة الثلاثية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع أعضاء اللجنة الفرعية التقنية وأعضاء اللجنة الثلاثية، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على الاضطلاع بمهمة

توضيح مصير هؤلاء المفقودين وتعاونهم والتزامهم تجاه الآلية الثلاثية ومهمتها الإنسانية. كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولا تزال ملتزمة بالآلية ولن تدخر جهداً في البحث عن الرفات البشرية واستعادتها من أجل تقديم إجابات لأسر الأشخاص المفقودين، وضمان حقهم في معرفة مصير أحبائهم المفقودين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدشبوري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة عارف معروف.

السيدة عارف معروف (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المملكة المتحدة على إتاحة هذه الفرصة لي لتمثيل فرقة عمل العراق المتعددة القطاعات المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كمنسقة لها في هذه الجلسة الهامة للغاية. إننا هيئة مشتركة بين القطاعات وضعت خطة العمل الوطنية الأولى بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، وكانت مسؤولة عن تنفيذها ومراقبتها وتقييمها وإعداد التقارير عنها. وأود أيضا أن أشكر هولندا ومبادرة يوروميد النسوية لدعم وجودي هنا.

اليوم، أود أن أسترعي انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى مدى تأثير الأزمات العديدة التي مرت في العراق على المرأة، وكيف تعاملنا مع الحالة من خلال تعبئة الأطراف الفاعلة من الدول وغير الدول في خطة العمل الوطنية من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأخيراً، التأكيد على أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله وإبراز الحاجة إلى الدعم والتنسيق الدوليين.

من النازحين داخلياً إلى العائدين واللاجئين السوريين، تشير الأرقام إلى أن ما يصل إلى ٨,٢ مليون عراقي يحتاجون إلى حماية فورية ومساعدات، ومعظمهم من النساء اللواتي يحرمن من التمتع بحقوقهن الأساسية وأمنهن ويفتقرن إلى الحماية والوصول إلى المرافق والمياه النظيفة والصرف الصحي. ولا تشارك النساء في إدارة ٩١ بالمائة من المخيمات في جميع أنحاء العراق، مما يحول دون تلبية احتياجاتهن بشكل كافٍ.

ويستمر العنفان الجنسي والجنساني بمعدلات مخيفة. حيث تعرضت النساء والفتيات اللائي يعشن في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش، لأشكال العنف الأكثر تطرفا كطريقة لإخضاع المجتمع بأسره، أي الاختطاف لأغراض الاسترقاق الجنسي والاستغلال والاغتصاب والزيجات القسرية. ونظراً للثقافة والتقاليد الذكورية الشديدة، يضطر الضحايا إلى تحمل وصمة العار الاجتماعية، إضافة إلى الاعتداء نفسه، ويستمر تهميش عائلاتهن ومجتمعاتهن المحلية لهن بعد عودتهن.

علاوة على ذلك، ورغم بذل الحركة النسائية قدرا كبيرا من الجهود، فلا تزال هناك قوانين تمييزية تؤثر على أمن المرأة وتمتعها الكامل بحقوقها. تقدم خدمات الحماية للنساء، بما في ذلك في مخيمات اللاجئين، أساسا من خلال المنظمات المحلية والدولية. وبينما تبذل المنظمات قصارى جهودها بموارد قليلة، لا تزال هناك حاجة كبيرة لتوفير الحماية وتقديم الخدمات النفسية والاجتماعية إلى أكثر الفئات ضعفاً، ولا سيما النساء والفتيات.

وقد زاد انهيار شبكة الضمان الاجتماعي من التأثير على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وجعل الفقر منتشرا في الغالب بين النساء. وتفتقر ربات الأسر والفقراء، والعاطلون عن العمل والأرامل، والمشردون داخليا، إلى الموارد المالية والمزايا الاجتماعية العامة، مثل الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية وبرامج المساعدات الغذائية.

إن أمن المرأة وحقوقها يرتبط ارتباطا وثيقا بمشاركتها ودورها في صنع القرار.

وعلى الرغم من تخصيص نسبة ٢٥ في المائة من مقاعد البرلمان والمؤسسات العامة، لا يزال تمثيل المرأة ناقصا، أو لا تزال

مستبعدة عن صنع القرار، بما في ذلك في إطار الأحزاب السياسية، نظرا لانعدام القبول العام بأهمية دور المرأة في صنع القرار. ويعزى ذلك إلى ثقل وطأة التقاليد والتبعية الاقتصادية للمرأة بسبب اعتمادها على الرجل، وعدم المساواة في تقاسم المسؤوليات الأسرية، علاوة على تأثير التطرف الديني على المجتمع.

ولتلبية الاحتياجات الأمنية للنساء والفتيات الأكثر ضعفا، شاركت في عام ٢٠١٢ منظمات المجتمع المدني النسائية وممثلون لـ ٢٣ من الوزارات والمؤسسات، ١٥ منها من العراق الاتحادي و٨ منها من كردستان، فضلا عن الخبراء القانونيين وأعضاء البرلمان، في إنشاء فرقة العمل العراقية المشتركة بين عدة قطاعات، التي وضعت خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي عام ٢٠١٤ أصبح العراق أول بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعتمد خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والآن هو أول بلد في المنطقة يبلغ عن تنفيذ خطة عمله الوطنية.

وربما يكون العراق أيضا أول بلد يشرك فيه المجتمع المدني في العملية برمتها بصورة هيكلية، ما أتاح الاستماع إلى أصوات شتى منظمات المجتمع المدني النسائية من جميع أنحاء العراق وإقليم كردستان، من خلال فرقة العمل المشتركة بين عدة قطاعات. وتعدُّ تلك المشاركة الواسعة النطاق للسلطات، بالتعاون مع المجتمع المدني في العمل على الخطة المتعلقة بالمرأة نموذجا للتعاون والتفاهم، وتدل على عدم إمكانية استبعاد المرأة أو أن ينظر إليها بوصفها مجرد ضحية، وأنه ينبغي تلبية احتياجات المرأة على نحو شامل. وذلك هو النهج الذي اعتمدته خطة العمل الوطنية.

فما هي الأولويات الأمنية الملحّة اليوم، والتي تقتضي أن يتعاون فيها مجلس الأمن مع الحكومة العراقية؟

أولا الحماية الاجتماعية للمرأة: فنحن بحاجة إلى إنشاء نظام يعزز إمكانية حصول المرأة على خدمات متخصصة وشاملة – تتعلق بالعنف الجنساني والدعم النفسي والاجتماعي والقانوني، وأن تكون تلك الخدمات مجانية.

ثانيا، التشريعات: ولضمان الحماية والمشاركة النشطة للمرأة فلا بد من العمل لتغيير وإلغاء جميع القوانين التي تميز ضد المرأة. وهناك أولوية لسن قانون شامل بشأن العنف ضد المرأة يهدف إلى تجريم جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات وإنهاء إفلات الجناة من العقاب.

ثالثا، الحماية: بالرغم من الجهود الهائلة المبذولة، فلا يمكن تحقيق الاستقرار في العراق دون توجيه الاهتمام إلى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وربطه بها، بما في ذلك بأن تخصص ميزانية للاستقرار وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق ذلك الهدف.

وتتمثل الأولوية الرابعة في توفير سبل العيش. ويجب أن تتاح للنساء، بمن فيهن اللاجئات والمشردات داخليا واللائي يعشن بين المجتمعات المضيفة، برامج التمكين وفرص العمل من قبيل التدريب المهني وبرامج محو الأمية، مع الأخذ في الاعتبار العبء المزدوج والوصم الاجتماعي الذي يتعرضن له.

خامسا، يجب تأييد مشاركة المرأة في تحقيق المصالحة وبناء السلام، ابتداء من المستويات الرفيعة المستوى لاتخاذ القرارات السياسية وحتى مستوى الإدارة المحلية. وتجب إتاحة الفرص للقيادات النسائية على الصعيدين الوطني والمحلي للمشاركة في بناء السلام وتذليل التماسك المجتمعي.

سادسا، أخيرا وليس آخرا، تواصل فرقة العمل هذا العام وضع خطة العمل الوطنية الثانية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لمعالجة تلك الثغرات والأولويات.

وختاما، أود أن أؤكد أن العراق قد بذل جهودا هائلة وفريدة في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال فرقة

العمل المشتركة بين القطاعات المعنية بخطة العمل الوطنية بهدف تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذا السياق الصعب، ولأجل الاستجابة الفعالة للاحتياجات المتعددة للمرأة ودعم مشاركتها على قدم المساواة في بناء السلام والمجتمع عموما، فإنه يجب على مجلس الأمن فضلا عن المجتمع الدولي على نطاق أوسع، ضمان المزيد من التنسيق وتعزيز الالتزام بحقوق المرأة، علاوة على توفير الدعم المالي والتقني إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونتطلع إلى مجلس الأمن أملا في تعزيز عمله وتنسيق جهوده في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في العراق.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة معروف على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد العتيبي (الكويت): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة الهامة. وأشكر مقدمي الإحاطات، السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونشكر كذلك السيد فيليب شبوري، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسيدة سوزان عارف معروف على إحاطتها.

منذ أيام قليلة مرت الذكرى الثامنة والعشرون لغزو العراق لدولة الكويت واحتلالها، وهي ذكرى أليمة وحزينة وقاسية. ومنذ ذلك التاريخ انشغل مجلس الأمن بمعالجة آثار وتداعيات ذلك الغزو لسنوات عديدة. وأصدر المجلس العشرات من القرارات وتم بالفعل الوفاء بالكثير من تلك الالتزامات. ومن المسائل الهامة المتبقية، مسألة الأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الثالثة، وهي من المسائل الإنسانية التي نصت عليها العديد من قرارات مجلس الأمن وأهمها القرار ٦٧٨ (١٩٩١) والقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والقرار ٢١٠٧ (٢٠١٣). وتبقى تلك المسألة كالجرح المفتوح. فمعاناة أهالي المفقودين ما زالت مستمرة حيث تم الكشف عن مصير ٢٣٦ من أصل ٦٠٥ شخص. ومنذ عام ٢٠٠٤ لم يتم التعرّف، مع الأسف، على مصير أي أسير أو مفقود ولم يتم تحقيق تقدم في هذا الشأن.

ونثمّن ونقدّر جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تترأس اجتماعات اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المنبثقة عنها. كما نعبّر عن امتناننا وتقديرنا لتعاون الحكومة العراقية ممثلة بوزارة الدفاع التي تبذل جهودا كبيرة في هذا المجال، ونأمل في استمرار هذه الجهود ومضاعفتها لإغلاق هذا الملف الإنساني وإنهاء معاناة أهالي المفقودين. والكويت من جانبها لم تدخر أي جهد في دعم هذه المساعي والجهود.

ونحث بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على متابعة ومواصلة تنفيذ ولايتها فيما يتعلق بمسألة الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات، بما فيها المحفوظات الوطنية، وفقا للقرار ٢١٠٧ (٢٠١٣). وفي هذا السياق ندعم جهود الممثل الخاص والمهام المكلفة بها البعثة فيما يتعلق بتقديم المشورة والمساعدة للحكومة العراقية ودعم العملية السياسية وإعادة البناء والإعمار.

وندرك حجم التحديات الكبيرة التي يواجهها العراق وحاجته لدعم ومساندة المجتمع الدولي لضمان أمنه واستقراره السياسي والاقتصادي. ونشيد بما تم إنجازه من قبل الحكومة العراقية وتمكنها بنجاح من تحرير واستعادة الأراضي التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش، وتمكنها بنجاح من تنظيم الانتخابات البرلمانية مؤخرا. ونأمل أن تنجح المشاورات الجارية الآن بين مختلف القوى السياسية في تشكيل حكومة وفاق وطني تضم جميع مكونات الشعب العراقي.

والكويت كدولة جارة حريصة كل الحرص على دعم ومساندة العراق الجديد وتعزيز العلاقات وترسيخها في مختلف المجالات لتجاوز الآثار الكارثية لمغامرات النظام السابق في العراق

التي زعزعت الأمن والاستقرار في المنطقة. ومن جانبها، لم تدخر الكويت أي جهد لمساعدة العراق في مواجهة التحديات والمخاطر الأمنية، حيث قدمت الكويت دعما لوجستيا للتحالف الدولي ضد داعش، وساهمت في تخفيف المعاناة الإنسانية للنازحين العراقيين. وقامت بالتعاون مع العراق، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوربي، والبنك الدولي، باستضافة مؤتمر دولي في شباط/فبراير لإعادة إعمار العراق وإعادة بناء المناطق المحررة من داعش. وأخذنا على عاتقنا مؤخرا وتنفيذا لتوجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، تقديم مساعدات عاجلة لتحسين مستوى الخدمات الأساسية في بعض المحافظات الجنوبية التي شهدت مظاهرات واحتجاجات مؤخرا.

ولدينا الثقة بأن يتجاوز العراق تلك الظروف الاستثنائية وأن تعود الأوضاع إلى طبيعتها، متمنين في الوقت نفسه للشعب العراقي دوام الاستقرار والرخاء. وقبل أن أختم مداخلتي، أود أن أجدد شكرنا وتقديرنا للسيد يان كوبيتش على أدائه لمهامه بمهنية عالية رغم صعوبة مهامه والتحديات الكبيرة التي واجهها خلال فترة ولايته.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشيد بعقد هذه الجلسة، ونشكر السيد يان كوبيش، والسيدة سوزان عارف معروف والسيد فيليب شبوري على إحاطاتهم الإعلامية.

نلاحظ مع القلق الاحتجاجات في مدن عراقية مختلفة، بعضها يتسم بالعنف، وما يترتب على ذلك من مناخ انعدام الثقة وعدم الاستقرار المتولد والذي تشبب فيها. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء احتمال حدوث تفش جديد للتطرف والتمرد العنيف في وقت يجب فيه تشكيل حكومة جديدة، عقب الانتخابات الهامة التي عقدت في أيار/مايو، من أجل تلبية المطالب المشروعة للمواطنين والتعامل مع التحديات الكبيرة التي تواجه البلد.

ونثني على التقدم المحرز نحو التعجيل بالانتهاء من العملية الانتخابية بعد الشكاوى المقدمة وانتهاء إعادة فرز الأصوات يدويا، وكذلك تشكيل وتعزيز حكومة قادرة على قيادة البلد نحو سلام مستدام. ونشدد على أهمية مواصلة المجتمع الدولي تقديم الدعم والمساعدة لعملية إعادة إعمار العراق.

ووفقا للتقرير الأخير للأمين العام (S/2018/677)، نؤكد على أهمية المشاركة الكاملة للنساء والشباب في تشكيل الحكومة والحياة السياسية، فضلا عن عملية إعادة بناء الثقة، لا سيما في إقليم كردستان.

ونتطلع إلى إحراز تقدم في إنشاء فريق التحقيق في الجرائم الفظيعة التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، لا سيما وأن ما تبقى من العناصر الإرهابية مستمر في شن الهجمات على المدنيين وقتلهم.

ونؤكد على أنه، من أجل التصدي بفعالية لهذا التهديد، من الضروري معالجة أسبابه الجذرية عن طريق تعزيز العدالة وسيادة القانون والشمول والتنمية المستدامة في البلد. وينبغي للسلام تحسين نوعية حياة السكان. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على الجهود الوطنية والإقليمية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة العراق لتقديم المساعدة إلى العراق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الرامية إلى وضع برامج للمساعدة والإعمار والتنمية. ونسلط الضوء أيضا على وضع الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر وخطة التنمية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ بهدف تحقيق توزيع أكثر عدلا وكفاءة للموارد النفطية في مختلف مناطق البلد. كما نتطلع إلى وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بما يتماشى مع برنامج التعافي وبناء القدرة على الصمود الذي اقترحه الأمين العام في المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق الذي عقد في الكويت.

نحن نعتقد أن الجهود الرامية إلى تشجيع عودة عدد كبير من اللاجئين إلى أماكنهم الأصلية في ظروف آمنة تكتسي أهمية.

غير أننا نعتقد أن من الضروري أيضا تعزيز الظروف لكفالة سبل العيش والرفاه. ولذلك فإن النقص الشديد في المياه يمثل مصدر قلق كبير بسبب تأثيره على الصحة، وتصحر الأراضي المزروعة والأمن، وهو أمر يكتسي أهمية حيوية خاصة في منطقة البصرة. إنه ضروري لمنع ظهور الصراعات بسبب حالة من هذا القبيل عن طريق اتخاذ تدابير فعالة لحماية السكان، ولا سيما أكثر الفئات ضعفا. ومن المهم الحيلولة دون استغلال حالتهم الصعبة من قبل المتطرفين العنيفين. ونتطلع أيضا إلى إيجاد حل مبكر للمسائل العالقة فيما يتعلق بالأسرى والمفقودين الكويتيين.

وأختتم بياني مرة أخرى بتسليط الضوء على عمل السيد يان كوبيتش والبعثة، لا سيما فيما يتعلق بالأدوار الجديدة والأساسية لتعزيز حيز الحوار السياسي الشامل للجميع والمصالحة الداخلية. نحن نعتقد أنها أساسية لتعزيز مجتمع عراقي ديمقراطي تسوده العدالة والإنصاف.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): أود بداية أن أتقدم بالتهنئة إلى المملكة المتحدة لتوليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. والشكر موصول إلى مملكة السويد لجهودها المبذولة خلال رئاستها للمجلس في الشهر المنصرم. كما يطيب لي الترحيب بإحاطة الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيد يان كوبيتش، والإعراب عن امتناننا الكبير لجهود فريقه على عملهم الدؤوب والمخلص. وشكرنا موصول للسيد فيليب شبوري المراقب الدائم عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وكذلك للسيدة سوزان عارف منسق الفريق الوطني لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لجهودهم سائلين العلي القدير أن يكلل جهودهم بالتوفيق. مع تهنئتنا لكل مؤسسات المجتمع المدني لعملهم واحتوائهم داخل الفريق الوطني لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). هذا يعبر عن الرغبة الحقيقية للعراق في إحداث تغيير كبير ومواجهة التحديات المتراكمة نتيجة عقود كثيرة من المآسي التي ترتبت على عاتق المجتمع العراقي.

وترحب حكومة بلدي باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٤٢١ (٢٠١٨) بالإجماع، بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ونثمن الدعم المقدم لنا من جميع الدول الأعضاء في المجلس في صياغة الولاية الجديدة، والتي تعتبر الأولى منذ ١١ سنة. أكدت الولاية على دعم العراق في تلبية احتياجات جميع مكونات العراقيين، بمن فيهم النساء والشباب، وتحقيق التنمية المستدامة، ومعالجة مشاكل تغير المناخ. ونحن على ثقة تامة بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق سوف تعمل مع حكومة العراق لتلبية تلك الاحتياجات، ونشجعها على التنسيق عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في العراق من أجل ضمان استمرارية الجهود والتقدم المحرز في الجهود الإنسانية وإعادة الإعمار والتنمية على صعيد المجتمع المحلي والحكومة والمستويات الوطنية.

كما يرحب بلدي بتعيين السيد كريم خان مستشارا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة ورئيسا لفريق التحقيق الدولي بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي في العراق، ونتمنى له التوفق في مهامه التي بدأت في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٨ في العراق، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، لدعم جهود العراق الوطنية لمحاسبة عناصر التنظيم الإرهابي عن طريق جمع الأدلة وحفظها وخزنها في العراق،

وتعزيز المحاسبة العالمية لتلك الجرائم على نحو يتسق مع القوانين الوطنية ذات الصلة.

كما نؤكد دعمنا لجهوده والتزامنا بتقديم كل التسهيلات لإنجاح مهمته. ونتطلع أيضا إلى دعم المجتمع الدولي له ولفريقه.

على الرغم من الانتصارات العسكرية الحاسمة على عصابات داعش الإرهابية، إلا أن هذا لا يعني نهايتها ونهاية الشبكات الإرهابية. إذ أن إشاعة الفكر التكفيري والمتطرف كانت محركا للتنظيمات الإرهابية في العراق، وهو يشكل أبرز التهديدات للأمن الوطني وأخطرها في مرحلة ما بعد الانتصار، الأمر الذي ينبغي أن تتحول معه استراتيجيتنا من مكافحة الإرهاب إلى مواجهة التطرف للتعامل مع حالة اللامركزية التي تتجه لها تلك التنظيمات المتطرفة، التي أدت إلى اتساع دائرتها وتزايد أتباعها. وهنا، لا بد من بذل جهود دولية إضافية لمساعدة العراق في وضع استراتيجيات واقعية وحقيقية تستهدف تنامي تلك التنظيمات وتطوراتها، ووضع سبل الانتقال من المواجهة العسكرية إلى المواجهة الوطنية الشاملة على مستوى الفرد والمجتمع والدولة، داخليا وإقليميا ودوليا، لمنع إعادة انتشارهم أو تجمعهم مرة ثانية.

لا تزال الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تؤثر على العراقيين ممن يتعرضون لخطر وتقيد تمتعهم بالخدمات الأساسية وتتسبب يوميا في تشويههم أو إعاقتهم أو قتلهم. وفي هذا الصدد، يواجه بلدي العديد من التحديات التي تقف عائقا إزاء تنفيذ التزاماته والمتمثلة في الحاجة إلى الإمكانيات الفنية والطبية اللازمة في مجال مساعدة الضحايا والتأهيل الطبي والحاجة الماسة إلى موارد مالية إضافية لتغطية الاحتياجات المتزايدة والملحة في ظل الوضع الاقتصادي الصعب.

نثمن عمل وجهود أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة في هذا الجانب وكافة الجهات الدولية المانحة الأخرى والأعمال الكبيرة التي تقوم بها، مع دعوتنا للمجتمع الدولي إلى زيادة هذا الدعم في هذا المجال.

لقد أعلنت حكومة بلدي بعد تطهير الأرض من عصابات داعش الإرهابية، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى في التحالف الدولي والدول الصديقة والشقيقة، عن توجهها لتنفيذ خطة لإعادة البناء والإعمار في المناطق المتضررة جراء أعمال داعش الإرهابية والمناطق التي توقفت فيها حركة البناء والتنمية في عموم العراق. إذ عملت الحكومة على إحداث تطور على صعيد التنمية الاقتصادية وتبني سياسات من أجل النهوض بالواقع العراقي لتحقيق الاستقرار والأمن الغذائي الذي من شأنه أن يقلل معدلات الفقر في البلد، وتوفير فرص العمل للشباب ضمن خطط المرحلة المقبلة للتنمية والإصلاح التي تتمثل في خطة إعادة الإعمار لعشر سنوات مقبلة وخطة التنمية الخمسية ٢٠١٨-٢٠٢٢ واستراتيجية التخفيف من الفقر وتطوير القطاع الخاص وتبني سياسات دعم الصناعة الوطنية وتشغيل العمالة وتشجيع الصادرات المحلية، وتصب تلك المسارات جميعها في إطار رؤية العراق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وتستمر حكومة بلدي في متابعة مخرجات مؤتمر الكويت لإعادة الإعمار والبناء واستدامة الاستقرار حيث أن أهمية إعادة الإعمار في تلك المدن لا تقل أهمية عن مكافحة الإرهاب. كما يتطلع العراق إلى دعم الدول الصديقة في تمويل تنفيذ برنامج التعافي والقدرة على مواجهة الأزمات الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحد السيد أنطونيو غوتيريش خلال المؤتمر بهدف مواجهة الأسباب المساعدة على ظهور التنظيمات الإرهابية مجددا.

إن حكومة بلدي حريصة على مبدأ التداول السلمي للسلطة. ولعل الحرص على إجراء الانتخابات النيابية في موعدها في ١٢ أيار/مايو يؤكد ذلك. حيث استوعب العراقيون من نتائجها دروسا عديدة، ويأملون في تشكيل حكومة تمثل الجميع وتحقق العدالة وتسعى إلى إرساء الديمقراطية والحكم الرشيد بعيدا عن الفساد والمحاصصة. وبعد أن تتم المصادقة رسميا على نتائج الانتخابات من المحكمة الاتحادية العليا، ستعمل الكتل السياسية الفائزة على الإسراع بتشكيل حكومة وطنية

جديدة شاملة ومؤيدة للإصلاح تضع الموارد الغنية للبلد خدمة لمصالح الشعب.

وتقر حكومة بلدي بحق المواطنين في حرية التعبير عن مطالبهم، بما في ذلك المشاركة في مظاهرات سلمية من غير خوف أو ترهيب، مع التقيد بالقانون. كما أصدرت الحكومة تعليمات واضحة للسلطات الأمنية بوجوب حماية المتظاهرين المدنيين وعدم السماح باستغلال تلك المظاهرات المشروعة خدمة لأغراض سياسية لإثارة الاضطرابات.

لقد شكل السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي خلية الأزمة الخدمية والأمنية التي تنفذ الإجراءات التنموية التي اتخذها الحكومة لتلبية احتياجات المتظاهرين بتاريخ ١٤ تموز/يوليه لعام ٢٠١٨ تضمنت تخصيص موارد مالية وفرص عمل لكل محافظات العراق.

إن شعب العراق في أمس الحاجة إلى الاستقرار المستدام طويل الأمد الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالتقاء الجهات الفاعلة كافة واتفاقها معا لإيجاد الحلول للمشاكل والتحديات.

ما تزال بعض نساء العراق وأطفاله يعانون من وطأة الآثار السلبية للإرهاب، وخاصة أولئك الذين عاشوا في المناطق التي وقعت تحت سيطرة عصابات داعش الإرهابية. وتستمر تلك المعاناة بسبب التحديات الأمنية. وفي هذا الصدد، تعمل حكومة بلدي على التالي:

إعادة دمج الأطفال والنساء الذين تعرضوا للاضطهاد في المجتمعات المنتمين إليها لضمان أن يعيشوا في كرامة وأن يكون لهم وضع قانوني يوفر لهم الحياة الكريمة.

ترتيب الوضع القانوني للأطفال المنسوبين إلى المقاتلين الأجانب المنتمين إلى عصابات داعش الإرهابية وإعادتهم إلى بلدانهم كيلا يتم تهميشهم ولا يكونوا عرضة للتطرف والاتجار. وتأمل حكومة بلدي من الأمم المتحدة تقديم الدعم للتنفيذ الشامل للبيان المشترك المبرم بين الطرفين عام ٢٠١٦ بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له الذي يوفر منصة للعمل الجماعي مع مختلف أصحاب الشأن، بمن فيهم القيادات الدينية والعشائرية والمجتمع المدني. ونود الإشارة إلى أن العمل جار بين الجانب العراقي المتمثل في اللجنة رفيعة المستوى للرصد والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والبعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لوضع خطة عمل مشتركة لمواجهة الانتهاكات أو تجاوزات الضوابط القانونية المتصلة بتجنيد الأطفال.

قطعت حكومة العراق شوطا في إعداد التقرير الوطني لتنفيذ الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والاستعداد لبدء الخطة الوطنية الثانية.

وهنا نتطلع إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لتقديم الدعم اللازم وتقديم المشورة لإتمام التقرير الوطني الأول، وتذليل المعوقات التي تواجه تنفيذ بنود الخطة الأولى. سعى العراق ولا يزال إلى حل جميع القضايا العالقة مع دول الجوار إجمالا مع الحرص على تأسيس علاقات دبلوماسية متوازنة مع المجتمع الدولي، ونطمح من تلك السياسة إلى أن يشكل العراق عاملا رئيسيا في تحقيق الازدهار الاقتصادي في محيطه الإقليمي نظرا لما يمتلكه من موارد طبيعية متعددة وموقع استراتيجي يؤهلانه لأن يكون أكثر الدول رصانة في الاقتصاد. وقد أثبتت الحكومات العراقية المتتالية منذ عام ٢٠٠٣ أنها تراعي مبادئ حسن الجوار وتلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتسعى إلى حل النزاعات بالوسائل السلمية وإقامة العلاقات على أساس الاحترام المتبادل.

إن حكومة بلدي تسعى بحرص إلى استكمال تنفيذ التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) وتسعى جاهدة للتعرف على مصير ما تبقى من الأسرى والمفقودين

من مواطني دولة الكويت الشقيقة وغيرهم من مواطني الدول الأخرى، وإعادة المحفوظات والممتلكات والأرشيف الوطني. وقد أنجزت حكومة بلدي رزمة وأعدت وجبة جديدة منها تتضمن أشرطة تلفزيونية وكتبا وسيفا ولوحة فنية ذات قيمة كبيرة. وأود أن أعرب بصورة خاصة عن امتنان حكومة بلدي وشعبه للسيد كوبيتش على سنوات خدمته الثلاث في قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي كانت خلال وقت حافل بالتحديات، ونكرر شكرنا للعمل والجهد الذي يقوم به فريقه في العراق ونيويورك، من أجل مساعدة العراق، ونقدم الشكر لكل الدول الصديقة التي أعلنت عن منح مساعدات جديدة لتنفيذ المشاريع التي ترمي إلى تحسين الأحوال المعيشية وتوفير السلامة للسكان في العراق. تظهر هذه المساعدات التزام المجتمع الدولي وإيمانه بدعم الجهود الإنسانية وتحقيق الاستقرار في العراق خدمة للنازحين والمجتمعات المضيفة فيه، مع دعم جهود تحقيق التنمية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مرة أخرى مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة كثيرا. وكان من المفيد للغاية أن نسمع عن التقدم الذي أحرز فيما يخص تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في العراق. إن العراق دورا رائدا على على الصعيد الإقليمي في هذا الصدد، لكن من الواضح أن هناك العديد من التحديات. ونشكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر على كل العمل الهام الذي تقوم به فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين. كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الممثل الخاص وفريقه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على كل جهودهم في المساعدة على تحقيق الاستقرار في العراق.

أدعو أعضاء المجلس الآن لإجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠